

«ماجد السويدي يشدد على أهمية اتفاق متوازن في مفاوضات «كوب 28»



دبي: أنور داود

في إطار الجهود المستمرة لتحقيق التقدم في مفاوضات مؤتمر «كوب 28»، يؤكد السفير ماجد السويدي، المدير العام والممثل الخاص لرئاسة دولة الإمارات للمؤتمر، أهمية تحقيق اتفاق متوازن في المفاوضات. وتواصل رئاسة المؤتمر تلقيها رسائل قوية من البلدان النامية، وتدعو الأطراف إلى اقتراح حلول توافقية، تتعلق بالهدف العالمي للتكيف مع تغير المناخ، وضرورة طرح المزيد من الخيارات بشأن التمويل في عملية التقييم العالمي. وقال السويدي في مؤتمر صحفي، الأحد: «ندرك أن هناك قدراً كبيراً من التدقيق على اللغة المتعلقة بمصادر الطاقة المتجددة والوقود الأحفوري وكفاءة الطاقة، ونعلم أن هذه أولوية بالنسبة للكثيرين، وأن هناك مواقف قوية بشأن هذه القضية».

وطالب السويدي الأطراف العمل معاً، لإيجاد لغة توافقية تعكس التحديات الحالية والمستقبلية، لتغير المناخ، مشيراً إلى مواصلة رئاسة المؤتمر دعم هذه العملية. وقال: «استضافت رئاسة «كوب 28» جلسة عامة للتقييم، حيث تم توضيح التقدم المحرز على المستوى الفني، واستماع الوزراء بشأن بناء مجالات التقارب». وأوضح: «نختتم برنامج الأيام التخصصية بيوم الغذاء والزراعة والمياه، وندفع الزخم نحو تحقيق أهداف إعلان المؤتمر،

بشأن الزراعة المستدامة والنظم الغذائية المرنة والعمل المناخي. وتابع: «إن النظم الغذائية معرضة بشدة لتأثيرات تغير المناخ ويفخر المؤتمر برفعها إلى أعلى مستوى من المناقشات».

وأوضح: «تعد الزراعة المستدامة والنظم الغذائية عنصرين حاسمين في التعامل مع تغير المناخ، وبناء نظم غذائية مناسبة للمستقبل». مشيراً إلى دور المؤتمر كنقطة تحول في كيفية التعامل مع الغذاء والزراعة والمياه في العمل المناخي.

وأكدت مريم بنت محمد المهيري، وزيرة التغير المناخي والبيئة، مسؤولة ملف النظم الغذائية في المؤتمر، أنه يعد حدثاً تاريخياً بالنسبة للغذاء والزراعة.

وأشارت إلى اللحظات المهمة التي سجلت خلال «كوب 28»، ففي اليوم الثاني، جرى الإعلان عن عدد الدول، التي أيدت إعلان الإمارات بشأن الزراعة والغذاء، حيث حظي بتأييد 134 ووصل إلى 152 تأييداً. وقالت إن حجم التأييد العالمي يغطي 5.9 مليار شخص و518 مليون مزارع، ينتج 73% من الغذاء، ومسؤول عن 78% من انبعاثات الغازات الدفيئة، التي تأتي من قطاع الأغذية والزراعة. وأكدت أن الحصول على 152 تأييداً لهذا الإعلان، يشير إلى اهتمام الحكومات، بضمان أن تكون النظم الغذائية والزراعة، جزءاً من مساهماتها الوطنية المحددة